موقف ابن برهان في كتاب شرح اللمع من آراء الأخفش النحوية

فاطمة عبدالرشيد عبدالله(*)

المقدمة:

يُعد كتاب (اللمع) لابن جني المتوفى سنة 392هـ، ثروة ذات قيمة علمية ضخمة في النحو والصرف، والقراءات، ولا تغفل عنه كتب التراجم عند ذكر ابن جني، ذكر القفطي: «أن كتاب الجمل كان كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني والإيضاح لأبي علي الفارسي»⁽¹⁾.

وتظهر أهمية هذا الكتاب من عناية النحاة به، وكثرة تناول شروحهم عليه ومن تلك الشروح، شرح ابن برهان الذي ظهرت فيه عقليته النحوية العبقريّة.

وابن برهان «هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان، الأسدي العكبري، عالم بالأدب والنسب، من أهل بغداد، قال ابن ماكولا: ذهب بموته علم العربية من بغداد»⁽²⁾، وتوفي سنة 456هـ، ولقد ضم شرحه الكثير من آراء نحاة المدرستين الكوفية والبصرية، وهو يوافق الأخيرة في كثير من الأصول حتى عدّه بعضهم بصرياً لا بغدادياً، بيد أن ذلك

(*) جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية.

لا يقيد بها، فله رأيه واتجاهه، فتجده يرجح ما تذهب إليه المدرسة الكوفية أحياناً.

كما ضم شرحه مادة علمية عظيمة مما استقاه من سيبويه، ويظهر تأثره بالأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المتوفى سنة 251هـ، ولقد ورد اسم الأخفش في شرح اللمع لابن برهان في المسائل النحوية والصرفية والقراءات وتوجيهها ولهجات العرب، ووقف ابن برهان مع كل ذلك مرجحاً تارة، ومعارضاً تارة أخرى، وقد يستدل بكلام الأخفش على صحة ما يذهب إليه، وفي بعض الأحيان يذكر رأي الأخفش دون تعليق عليه، وهذه دراسة تجمع وتدرس المسائل النحوية التي ذكر ابن برهان فيها آراء الأخفش النحوية، وتوضح موقف ابن برهان منها، مرتبة وفق ما جاءت عليه في شرحه، والله أسأل التوفيق والسداد.

المسألة الأولى: (إنما)

ذكر ابن برهان أن (ما) تكف عمل (إنّ) فقال: تدخل (ما) على (إنّ) فتكفها عن العمل، وتلزم الإهمال⁽³⁾، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾ (سورة النساء: 171)، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها نافية وقد أفادت معنى الحصر، وذلك قول الأكثرين⁽⁴⁾، قال أبو علي الفارسي: «ف (إن) في النفي زائدة كما كانت (ما) زائدة كافة في: إنما يقوم زيد»⁽⁵⁾.

وقد تفيد (إنما) التقليل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (سورة فاطر: 28)، وقد تأولها قوم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (سورة الأنفال: 2) على ما المؤمنون إلا الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم⁽⁶⁾، فالكلام هنا عن العلماء الذين يخافون قدرته⁽⁷⁾.

وقد استدل من ذهب إلى ذلك بقول الفرزدق

أنا الذائد الحامي الذمار، وإنما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي⁽⁸⁾
أي: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي⁽⁹⁾.

و(إنما) إثبات لما يذكر بعدها ونفي لما سواها⁽¹⁰⁾، وذكر ابن برهان إعمالها عند الأخفش برواية: (إنما زيداً قائمٌ) عن العرب، فأعمل مع زيادة (ما)⁽¹¹⁾، وقد عزاه إلى الكسائي وهو غريب⁽¹²⁾، وعلق ابن عقيل على هذه الرواية بالشذوذ⁽¹³⁾، ولم يكن الإعمال عند الأخفش وحده فقد صرح أبو حيان بذلك فقال: «وقد أجاز بعض النحويين عمل (إن) مع وجود (ما)»⁽¹⁴⁾، وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع أي: ليت ولعل ولكن وإن، فحكى: إنما زيداً قائمٌ، ويقاس في الباقي⁽¹⁵⁾، وقد جاء في شرح جمل الزجاجي: أن هذه الحروف إذا لحقتها (ما) كان للنحويين فيها ثلاثة مذاهب:

فمنهم من أجاز الإعمال والإلغاء نحو: إنما زيدٌ قائمٌ، برفع زيد ونصبه، وهو مذهب الزجاجي، ومنهم من ذهب إلى جواز الإعمال والإلغاء مع ليت ولعل، وكأن، وهو مذهب ابن السراج، ومنهم من ذهب إلى أن ليت وحدها يجوز فيها الإلغاء، والإعمال، وهو مذهب الأخفش، وما عداها لا يجوز فيها إلا الإلغاء⁽¹⁶⁾.

فابن برهان قد ذكر رأي الأخفش وروايته، وذكر أنه سمع شيخه أبا القاسم الدقيقي يحكيه⁽¹⁷⁾، والذي يظهر ميل ابن برهان إلى الإلغاء، وهذا واضح من كلامه «واعلم أن (إن) تدخل عليها (ما) فتكفها عن العمل...»⁽¹⁸⁾.

المسألة الثانية: الفعل (وَجَدَ):

قد يتعدى الفعل وَجَدَ لمفعول واحد نحو «أشددتُ الشيء» أنشده نشداناً، ووجدته أجده وجدانا⁽¹⁹⁾. قال الأراجز:

أَنشُدُ وَالبَاغِي يُحِبُّ الْوَجْدَانَ⁽²⁰⁾.

وتقول: وجدت المال جدة ووُجِداً ووُجِداً، والواجد: الغني⁽²¹⁾، قال تعالى: ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ (سورة الطلاق: 6)، قال ابن برهان: فأما وَجِدَتْ المتعدية فهي بمعنى (ألفيت)، و (ألفيت) في التعدى كذلك، قال بشر بن أبي خازم:

فَأَمَّا تَمِيمٌ، تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوْبِي نِيَامَا⁽²²⁾

ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ نَبِّعْ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ (سورة لقمان: 21).

وتكون بمعنى (علمت) أي متعدية لمفعولين، فوجد بمعنى اليقين تتعدى لمفعولين⁽²³⁾، ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَمَّا بَلَّغْنَا الْأَمَهَاتِ وَجَدْتُمْ بَنِي عَمِّكُمْ كَانُوا كِرَامَ الْمُضَاجِعِ⁽²⁴⁾

وقال تعالى: ﴿وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ﴾ (سورة النور: 39)، قال ابن برهان «ف (عند) المفعول الثاني، والمصدر منها (وجدان) قاله أبو الحسن في ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (سورة البقرة: 110)⁽²⁵⁾. فابن برهان يستدل برأي الأخفش في تعدى (وجد) لمفعولين إن كانت قلبية، وهو ما يذهب إليه.

المسألة الثالثة: (الكاف)

تكون الكاف حرفاً نحو: الذي كزيد⁽²⁶⁾، واسماً كما عند الأخفش، قال ابن برهان: «وذهب الأخفش إلى أنها قد تكون اسماً، وأبى ذلك الكتاب في غير الشعر»⁽²⁷⁾، وأنشد:

وصاليات ككما يُؤثفين⁽²⁸⁾

فالكاف الأولى حرف، والثانية اسم، فلا يجوز أن يدخل حرف على حرف جر، «وعندما تكون الكاف اسماً تقدر تقدير مثل»⁽²⁹⁾: ومن ذلك قول امرئ القيس:

على كالخفيف السحق يدعو به الصدى له صدودٌ وردُّ الترابِ دفين⁽³⁰⁾

وذكر ابن جنى أن هذا قد شهد بكون (الكاف) اسماً، ثم قال: «فلسنا ننزل عن الظاهر ونخالف الشائع المطرد إلى ضرورة واستقباح إلا بأمر يدعو إلى ذلك، لا ضرورة هنا، فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر ومخالفنا معتقد لما لا قياس يعضده، ولا سماع يؤيده»⁽³¹⁾، فالكاف تكون اسماً وأسندت فاعلة ومبتدأ، ومفعولة في الشعر⁽³²⁾، وحكم الأخفش باسميتها حكم عام، وأشار ابن هشام إلى أنها لا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة⁽³³⁾.

كقول العجاج:

بيضُ ثلاثٌ، كنعاجِ جَمٍّ يضحكن عن كالبَرَدِ المنهم⁽³⁴⁾
وكقول امرئ القيس:

ورحنا بكابن الماءِ يجنبُ وسطنا تصوبُ فيه العينُ طوراً وترتقي⁽³⁵⁾

وذكر كثير منهم الأخفش والفراسي جواز ذلك في الاختيار نحو: زيد كالأسد، فيجوز أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضاً بالإضافة، ومثله يقع في كتب المعريين كثيراً فذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ (سورة آل عمران: 49)، قال ابن برهان «(عند) المفعول الثاني، والمصدر منها (وجدان). إن الضمير راجع للكاف من قوله ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ أي: فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور»⁽³⁶⁾.

وابن برهان يذهب مذهب سيبويه في اسمية الكاف للضرورة ويخالف الأخفش، فهي عنده حرف، واسم في الشعر، وزائدة⁽³⁷⁾، نحو قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (سورة الشورى: 11).

المسألة الرابعة: اسم الفعل [وي]

تتناول هذه المسألة اسم الفعل [وي] الذي يفيد التعجب والزجر، ويمكن أن يدخل على (كأن) المخففة والمشددة. حيث أورد ابن برهان قول الشاعر:

وي كأن من يكن له نشب يُحبُّ ومن يفتقر يعيش عيشُ ضِرِّ⁽³⁸⁾
وقال: «وي اسم لقولك (أعجب) وأنت تخبر عن نفسك»⁽³⁹⁾.

وذهب الخليل في قوله تعالى: ﴿وَيَكَاكِبُ﴾ (سورة القصص: 82) إلى أن (وي) مفصولة، ثم تتبدىء فتقول: (كأن)⁽⁴⁰⁾، وذكر سيبويه ذلك عن الخليل فقال: «وزعم أنها (وي) مفصولة من كأن»⁽⁴¹⁾.

ووقف الأخفش على (ويك) حتى كأنه قال عنده: أعجب أن الله يبسط الرزق⁽⁴²⁾، وقال الأخفش: «والمفسرون يفسرونها: ألم تر أن الله»⁽⁴³⁾، ومثله قول عنتره:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس: ويك عنتر أقدم⁽⁴⁴⁾

وقال الفراء: ذهب بعض النحاة إلى أنه ويك، وقد حذفت منها اللام حتى صارت ويك، وقد تقول العرب ذلك لكثرتها في الكلام نحو البيت السابق، وقد يذهب البعض إلى أنها: ويك وأنه أراد ويك، وقال آخرون: إن معنى (وي كأن) أن وي من كأن⁽⁴⁵⁾.

وذهب الزمخشري إلى أنها (وي) وهي كلمة تنبه على الخطأ والتندم ومعناه: أن القوم تنبهوا على خطئهم في تمنيمهم⁽⁴⁶⁾.

وابن برهان يذهب مذهب الخليل إذ قال: «وي اسم لقولك أعجب وأنت تخبر عن نفسك» كما سبق.

المسألة الخامسة: [أَجْمَعُ - أَكْتَعُ - أَبْصَعُ].

من أقسام التوكيد المعنوي ما يفيد التعميم الحقيقي المناسب لمدلوله المقصود وإزالة الاحتمال من الشمول وله ألفاظ هي: (كل) و(جميع)، و(عامّة) ويلحق بها ألفاظ أخرى مثل (أجمع) و(أجمعون) و(أكتع) و(أبصع) وهي ما تتناوله هذه المسألة.

أكتعون تأكيد لأجمعين، ولا تتقدم الأولى على الثانية، فإن قيل: جاءني القوم كلهم أجمعون، فقد جاز الجمع بين التوكيدين (كلهم) و(أجمعون)؛ لأن (أجمعين) تفيد ما لا تفيد (كلهم) فقولهم: جاءني القوم كلهم، أفاد مجيئهم، والدليل على أنه لم يبق بعضهم، و(أجمعون) يفيد ما أفاد (كلهم) ويزيد اجتماعهم في حال المجيء، فلما اختلف معنى التوكيدين، جاز الجمع بينهما⁽⁴⁷⁾، أمّا إذا أريد الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي فذكر الرضي أنه يقدم لفظ النفس ثم العين ثم الكل، ثم أجمعون ثم أخواته من أكتعين إلى أبصعين⁽⁴⁸⁾.

ولم ترد (أكتع) عن العرب إلا بعد تأكيد⁽⁴⁹⁾، وروى سيبويه ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائر باد إلى الشمس أجمع⁽⁵⁰⁾ وقد رواه الأخفش (أكتع) وعده ابن برهان شاذاً، فلا يؤكد ب (أكتع)⁽⁵¹⁾، وقد جوز الكوفيون التوكيد بأكتع بدليل قوله:

تحملني الذلفاء حولاً أكتعا⁽⁵²⁾

وبرواية الأخفش: وسائر باد إلى الشمس أكتع.

والملاحظ هنا اتفاق الكوفيين والأخفش في جواز التوكيد بأكتع، وعدم موافقة ابن برهان للأخفش إذ وصف الرواية بالشذوذ.

المسألة السادسة: زيادة الفاء

ذكر ابن برهان أن زيادة الفاء عند الجميع، فقال: «اعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعاً»⁽⁵³⁾، نحو قول النمر بن تولب:
لا تجزعي إن منضاً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي⁽⁵⁴⁾

فالفاء الأولى زائدة، وقيل الثانية، وذكر ابن برهان أن هذا رأي الأخفش، والمازني في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمَوْتَ الَّذِي يَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (سورة الجمعة: 8)، واختلف حول هذه الفاء، قال الزجاج: "لما وصف اسم (إن) بالموصول، أدخل الفاء في الخبر كما دخل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا سَبُّوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمٌ﴾ (سورة البروج: 10)، وكما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ ثم قال: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (سورة آل عمران: 21)؛ لأن المبتدأ الموصول والنكرة الموصوفة يدخل الفاء في خبرهما، وقال الأخفش: بل الفاء في قوله: ﴿فَأِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ (سورة الجمعة: 8) زائدة، فعلى قياس قوله هنا تكون زائدة»⁽⁵⁵⁾.

والتقدير عند من ذهب إلى زيادتها: أن الفرار من الموت لا ينجي منه، فلم يشبه الشرط، فالفاء زائدة⁽⁵⁶⁾، وقيل إن زيادة الفاء ليس رأي الجمهور، وإنما قال بذلك الأخفش⁽⁵⁷⁾، فزيادتها لم يثبتها سيبويه، وإنما أجازها الأخفش في الخبر، وحكى أخوك فوجد، وقيد الفراء والأعلم الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً⁽⁵⁸⁾، فالأمر نحو قوله:

وقائلة: خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا⁽⁵⁹⁾

وذهب سيبويه إلى أن دخول الفاء ليس في الخبر، فتقول: هذا الرجل فاضربه، إذا جعلته وصفاً ولم تجعله خبراً⁽⁶⁰⁾.

ومما جاء من الأمر قول عدي بن زيد:

أرواحٌ مُودِعٌ أم بكورٌ أنت فانظر لأي ذاك تصير⁽⁶¹⁾

ولقد أوله المانعون بأن تقدير الكلام: هذا أخوك فوجد، وهذه خولان، وبأن الأصل: انظر فانظر وبعد حذف (انظر) برز الضمير⁽⁶²⁾. فابن برهان يذهب مذهب الأخفش في زيادة الفاء في الخبر مطلقاً.

المسألة السابعة: زيادة (ثم)

قد تقع (ثم) حرف ابتداء فيأتي بعدها مبتدأ وخبر، وقد تكون حرف عطف تفيد التشريك في الحكم أو الترتيب أو تراخي الزمن، وقد تكون استئنافية، أما (ثم) الزائدة ففيها خلاف حيث أجاز الأخفش زيادة (ثم) وهو ما ذكره ابن برهان⁽⁶³⁾ ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

أراني إذا ما بتت على هوى فثم إذا أصبحت أغاديا⁽⁶⁴⁾

قال ابن برهان «وعليه تأول ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ (سورة التوبة: 118)، فهذا قول الكوفيين»⁽⁶⁵⁾، وقد ذهب الزجاج مع الأخفش في زيادة (ثم) في الآية الكريمة فذكر رأي الأخفش في زيادتها، والمعنى على ما قال: لأن المعنى: حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت تاب عليهم ليتوبوا، فجواب الجزاء إن لم يقدر (ثم) زيادة غير مذكور⁽⁶⁶⁾، وقال أبو حيان: «ودعوى أن (ثم) زائدة وجواب ما بعد إذا ما بعد ثم، بعيد جداً، غير ثابت من لسان العرب زيادة ثم»⁽⁶⁷⁾.

وفي حين وافق الأخفش الكوفيين، اكتفى ابن برهان بذكر رأي الأخفش ونسب الرأي في الآية الكريمة إلى الكوفيين.

المسألة الثامنة: زيادة الواو

تزداد الواو لغرض بلاغي أو في الجملة الواقعة نعتاً لتزيد التصاقها بالمنعوت، أو تزداد لمجرد الزيادة وهنا يبرز الخلاف. فذهب الكوفيون والأخفش إلى زيادة الواو⁽⁶⁸⁾، وانشدوا للأسود بن يعفر:

حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا
وقلبتم ظهر المجن لنا إن اللئيم العاجز الخب⁽⁶⁹⁾

فالواو في (وقلبتم) زائدة، وإنما هو: قلبتم ظهر المجن.

وذهب المبرد إلى ذلك وذكر أن زيادة الواو غير جائزة عند البصريين⁽⁷⁰⁾، وذكر ابن جني رأي البصريين مؤيداً لهم في عدم جواز زيادة الواو، وأن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتیاد في مثلها، فالتقدير (لما كان هذا كله منكم، عرف الناس غدركم، واستحقتهم صرف اللائمة إليكم أو نحو ذلك مما يصح لمثله أن يكون جواباً عن هذا، وصار أيضاً قوله: «إن الغدور الفاحش الخب بدلاً من الجواب ودليلاً عليه»⁽⁷¹⁾.

والمسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين⁽⁷²⁾، وساق ابن برهان أمثلة من الآي الكريم للدلالة على زيادة الواو، نحو قوله تعالى: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (سورة الزمر: 73)، فهذا على تقدير: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها⁽⁷³⁾، وذكر سيويوه أنه سأل الخليل عن جوابها فقال: «إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام»⁽⁷⁴⁾، وأنشد الأخفش لتميم بن مقبل:

فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلمّة حالم بخيال⁽⁷⁵⁾

فالواو زائدة على رأي الأخفش وغيره من أصحاب المدرسة الكوفية، ولقد اتفق ابن برهان والمبرد والأخفش من البصريين مع الكوفيين في زيادة الواو⁽⁷⁶⁾.

المسألة التاسعة: (لو)

قال ابن برهان: «(لو) في المعنى ماضية، و(لئن) مستقبلة، وتشبه كل واحدة منهما الأخرى لأنهما حرفا شرط لا يكون لفظه -أي: الفعل - إلا بصيغة الماضي في السعة»⁽⁷⁷⁾، وقال الأخفش في قوله

تعالى: ﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ (سورة البقرة: 145)، «معناه: ولو آتيت، ألا ترى أنك تقول: لئن جئتنى ما ضربتك، على معنى لو جئتنى ما ضربتك كما قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ (سورة الروم: 51)، يقول: لو أرسلنا ريحاً؛ لأن معنى (لئن) معنى (لو) كذلك يفسره المفسرون»⁽⁷⁸⁾.

وقد ذهب الفراء لما ذهب إليه الأخفش⁽⁷⁹⁾، وقد أجيبت (إن) بجواب (لو) عندهما⁽⁸⁰⁾، وقال أبو جعفر النحاس: «هذا القول خطأ على مذهب سيبويه وهو الحق؛ لأن معنى (إن) خلاف معنى (لو)، يعني أن معنى (إن) يجب بها الشيء لوجوب غيره، تقول: إن أكرمتني أكرمك، ومعنى (لو) أنه يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، فلا تدخل واحدة منهما على الأخرى، والمعنى: ولئن آتيت الذين أتوا الكتاب بكل آية لا يتبعوا قبلك»⁽⁸¹⁾.

وذكر سيبويه أن قوله: (لئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا...) في معنى ليفعلن كأنه قال ليظلمن، كما تقول والله لا فعلت ذلك أبداً، تريد معنى لا أفعل⁽⁸²⁾.

وابن برهان يذكر آراء النحاة دون ترجيح، لكنه يرى التشابه والتقارب بين (لو) و (لئن) والذي يلمح قبوله لرأي الأخفش.

المسألة العاشرة: [معنى الفاء ومعنى الواو]

ذكر ابن برهان أن الفاء في العطف بمنزلة الواو، فمعناها مختلف في الفائدة والتقدير متفق على نحو: أكرمته وأهنته، فالمعنى مختلف لكن العمل غير مختلف، ومن حيث المعنى: فعند القول: لا تقوم فتخطب، فقد نسق تخطب على تقوم؛ وذلك لأن الفاء عطف يدخل الثاني فيما دخل الأول، وعند قولنا: لا تقوم وتخطب، فالإعراب مع الواو كما كان مع الفاء والمعنى في العطف فيهما متفق، والفرق بينهما

أن الفاء تكون الخطبة معها بعد القيام واجبة، ولا يجب ذلك مع الواو فيجوز أن تكون الخطبة قبل القيام ومعه.

وينتصب الجواب بالفاء والواو إلا إذا خالف الثاني الأول في المعنى، وفي حال اتفاقهما فلا يكون نصب؛ لدخول الثاني في حكم الأول، وعند قولنا: لم تأتينا فتحدثنا، يكون النفي للجميع، وإنما المعنى: أن الإتيان والحديث لم يجتمعا منه، ولذلك وجهان من التفسير:

الأول: أنه قد وقع منه الإتيان ولم يقع منه الحديث.

الثاني: أن يكون الإتيان موجب للحديث، إلا أن الحديث انتهى لعدم وقوع الإتيان.

وإذا أُريد أحد هذين التفسيرين، فيجب حمل الكلام على معنى يصلحان جميعاً منه، ويكون التقدير: ما يجتمع لنا منك إتيانٌ، فحديثٌ، تقول: عندك حديثٌ ولكنه لم يكن منك إتيانٌ، أو كان منك إتيانٌ، لا حديث معه، فلما لم يجز حمل الثاني المنفي على الأول الموجب، لم يجز حمل الثاني وهو معلول على الأول وهو العلة، فالأول والثاني لم يتماثلا في انتفاء، إمّا لوجود أحدهما وحده، وإمّا لاختلافهما في كيفية النفي، فجعل نصب ما بعد الفاء دليلاً على ذلك، ويجري مجرى النفي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني: لأنهن واجبات⁽⁸³⁾، ويستدل ابن برهان على ما سبق بأدلة منها ما رواه الأخفش:

ليت سماكياً يحارُ ربابُهُ يقادُ إلى أهل الغضا بزمام
فيشرب منه جحوشٌ ويشيمهُ بعيني قطاميٍّ أغرَّ شامٍ⁽⁸⁴⁾

فدخل ما جاء بعد الفاء في حكم ما قبلها في التمني.

ومن الأمر ما ذكره الأخفش: «يقول العرب: لو جئتي أو: حدثتي فأسمع منك، أي: حدثتي فأسمع منك، وذا شائع في كلام العرب كثير»⁽⁸⁵⁾، ومن التمني قول أعشى همدان:

وسرنا إليه في جموع كأنها جبالٌ شَرُورَى لو تُعَانُ فتنها (86)
أي: ليتها أعانها الله.

ومنه ما ذكره الأخفش: «لو يُضْرَبُ زيد فيذهب عنا».

أي: «ليته يضرب؛ فكأن (لو) تجيء في معنى ليت» (87).

أما جزم الفعل بعد الفاء في قولهم: «إن تأتينا فتكرمنا نأتك» فذكر ابن برهان قول الأخفش: «لأنهم لم يجعلوا الإتيان علة للإكرام؛ وإنما دخلت هذه الفاء كما دخلت في رأيت زيدا فعمراً، أي: رأيت هذا بعد ذا، فإن أردت أن الإتيان علة للإكرام نصبت» (88) كما قال زهير ابن أبي سلمى:

ومن لا يقدّم رجله مطمئنةً فيثبتها في مستوى الأرض يزلق (89)

فالنصب «في هذا جيد؛ لأنه أرادها هنا من المعنى ما أراد في قوله: لا تأتينا إلا لم تحدثنا، فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يثبت زلق» (90).

وابن برهان يستشهد بكلام الأخفش على ما يذكره، وهو هنا مؤيد له.

المسألة الحادية عشرة: معاملة (أن) معاملة اللام الموطئة للقسم:

اللام الموطئة للقسم هي اللام الأولى في الكلام، والثانية هي لام القسم (91)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَئِن أُنجِئْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (سورة يونس: 22) ومنه قول كثير عزة:

لئن عاد لي عبداً العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيها (92)

فارتفع الفعل (أقيها) فدّل على أنه جواب القسم؛ لأن اللام مثل (إن) لو كانت متلقية للقسم لوجب جزم الفعل على أنه الجزاء (93).

وقد تذكر اللام الأولى وقد تحذف، في النفي والإثبات فمن مواضع ثباتها في النفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِن آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ (سورة البقرة: 145) وفي الإثبات، قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَئِن

لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿ (سورة الأعراف: 149)، ومن مواضع حذفها في النفي له تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (سورة المائدة: 73).

وتعامل (أَنْ) معاملة اللام الموطئة للقسم، وقال سيبويه: «ومثل هذه اللام الأولى (أَنْ)، إذا قلت: والله أَنْ لو فعلت لفعلت»⁽⁹⁴⁾. قال المسيب:

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ⁽⁹⁵⁾

ف (أَنْ) توكيد للقسم، كما تدخل اللام بعده، ولا يجمع بينهما فلا يقال: أقسم لأن، فالمعتمد عليه هو القسم و(أَنْ) الزائدة بمنزلة اللام⁽⁹⁶⁾.

وتحذف (أَنْ) وتثبت، قال تعالى: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ (سورة التوبة: 42)، فقوله: (لخرجنا) سد مسد جواب القسم، و(لو) جميعاً⁽⁹⁷⁾، وقد تثبت اللام ويتوسط الشرط نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِيْنَ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ (سورة الإسراء: 88)، وهذا كثير جداً⁽⁹⁸⁾.

ومما حُذفت فيه اللام وتوسط الشرط قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ﴾ (سورة الأنعام: 121) على تقدير: والله لئن أطعتموهم لأنكم مشركون⁽⁹⁹⁾، وذكر ابن برهان رأي الأخفش في توسط القسم وتصدير الشرط بأنه سائغ، إذ قال: «إن قلت إن تأتيني - يعلم الله - أكرمك لسائغ؛ لأنك وسطت القسم، وصدرت الشرط، جزمت الجزاء»⁽¹⁰⁰⁾. فالجواب للشرط وليس للقسم؛ لأن القسم يُغني إذا توسط أو كان الشرط بلفظ الماضي، وهو تعليل ابن برهان.

ولو قلت: «إن تأتني يعلم الله - لتتدمن، تخبر عن علم الله أنه سوف يندم، كان كلاماً عند سعيد»⁽¹⁰¹⁾ أي الأخفش، وابن برهان يذكر رأي الأخفش معللاً له.

المسألة: الثانية عشرة [الأفعال التي أجريت مجرى القسم]

تجري بعض الأفعال مجرى القسم، إذ إنها قد أُجِبت بجوابه، وليس القسم مقدرًا بينها وبين الجواب، ولكن يظهر فيها معنى القسم، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (سورة المنافقون: 1) (102).

فقوله: إذا جاءك المنافقون... ثم قال: اتخذوا أيمانهم جنة، دلُّ على أنهم استعملوا ذلك في اليمين⁽¹⁰³⁾، فسماها يميناً وسماها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قسماً⁽¹⁰⁴⁾، وأورد ابن برهان ما ذكره الأخفش من أنهم قد يقولون: أشهد أنك، وأقسم أنك ذاهب، فيعلمونه، وهم يريدون اليمين⁽¹⁰⁵⁾، وهذه كلمة تستخدمها العرب في اليمين وليس كل العرب تتكلم بها⁽¹⁰⁶⁾، وقالوا: وأشهد أنك صادق على إرادة اليمين، وقالوا: والله إنك صادق، ولكنهم ربما جاؤوا بالشيء فوضعه في غير بابيه وأعملوه على ما كان في بابيه⁽¹⁰⁷⁾، قال زهير بن أبي سلمى: تعلمنْها لعمرُ الله ذا قسماً فاقصدْ بذرعك وانظر أين تنسلكُ⁽¹⁰⁸⁾

قال الخليل: في (ذا) إنه المحلوف عليه، والتقدير: إي والله الأمر هذا، فحذف هنا الأمر وتقدم (ها) كما قدم قوم: ها هو ذا، وعند غيره أن المعنى: هذا ما أقسم به، و(قسماً) مصدر في القولين، وما قبله يدل على الفعل⁽¹⁰⁹⁾، وذهب المبرد إلى قول أبي الحسن الأخفش كما ذكر ابن برهان والتقدير عنده: «لعمر الله هذا قسمي أقسم قسماً»⁽¹¹⁰⁾، كما أورد ابن برهان قولاً للأخفش ذكره الفارسي، وهو أن التقدير: لعمر الله الشاهد، و(ذا) صفه للفظ الجلالة، إذ يشار بها إلى ما حضر، وهو تعالى لعلمه، والعلم به بمنزلة الحاضر⁽¹¹¹⁾. ويظهر اهتمام ابن برهان بذكر رأي الأخفش وذكر من يؤيده في النحاة.

المسألة: الثالثة عشرة [ما لا ينصرف]

ذهب سيبويه والأخفش وغيرهما إلى أن (عمرو) إذا سُميت به امرأة فلا يُصرف معرفة، قال سيبويه: «المؤنث أشدّ ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث والمذكر بالمذكر»، والمسألة متفق حولها بين سيبويه والأخفش ومجموعة من النحاة كما يظهرها ابن برهان، إذ قال: «امرأة سميت بعمرولا تنصرف في قول أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء ويونس وأبي الحسن سعيد وأبي عثمان المازني»⁽¹¹²⁾.

المسألة: الرابعة عشرة [وزن أفعل]

يمنع ما كان من وزن أفعل من الصرف إذا ضُمت معه علة أخرى كالعلمية، والوصفية، فإذا نقلت الصفة، وحُلع معنى الوصف ونكرت من العلم تُصرف؛ لأنه لم يبق إلا الوزن وحده وهو تعليل الأخفش كما ذكره ابن برهان، فقال: «فإذا نقلوا الصفة وخلعوا منها معنى الوصف رأساً كما قالوا: محمدٌ النبي، وعليٌّ أخوه، ثم نكرت العلم فاصرف، كما قال أبو الحسن سعيد، لأنه لم يبق إلا الوزن وحده»⁽¹¹³⁾.

المسألة: الخامسة عشرة [معنى العدل]

يذكر ابن برهان معنى العدل وعلته فقال: «والمثال الكاشف لك عن مغزاهم بالعدل، هو أن نتصورهم بصورة من غدا سائراً في الطريق لغاية رفعت له ونظر إليها، ثم عدل إلى غاية أخرى لا على السميت المستطرق، ففتح بذلك طريقاً، فصار إلى المراد طريقان، إلا أن العدول إنما كان في الأصل لغرض زائد، فالأولى (عامراً) علماء، والثانية (عُمراً)»⁽¹¹⁴⁾.

ثم يذكر كيف عُلِمَ العدل بأنه لما صرفوا (عُمراً) معرفة وهو تكسير (عُمرة)، وتركوا صرف (عُمراً) لم يكن لمجرد التعريف ويورد

ابن برهان كلام الأخص كدليل على كلامه قال: وقال سعيد: «إنهم نوا في هذا المعدول أن بينوه على الأصل، ثم عرض له هذا البناء بعد النية»⁽¹¹⁵⁾.

المسألة: السادسة عشرة [تنوين لفظ عزيز]

ذكر ابن برهان أن ما انصرف من الأسماء الأعجمية مبكراً، انصرف مصغراً، وما امتنع من الصرف مكبراً، امتنع كذلك مصغراً⁽¹¹⁶⁾.

قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ (سورة التوبة: 30)، فـ(عزيز) ينون؛ لأنه يخبر وليس على الحقيقة⁽¹¹⁷⁾، وذهب الأخص إلى عدم ترك التنوين كما أشار ابن برهان ونقل كلام الأخص: «عزيز منونة، وهي قراءة، وكلام العرب، وحذف النون من ها هنا رديء في العربية»⁽¹¹⁸⁾، وعلل الأخص تنوين (عزيز) ورداءة تركه بأن التنوين يترك إذا كان الاسم مستغنياً عن لفظ (الابن)، وينسب إلى اسم معروف، ولا يتأتى ذلك في (عزيز)، ولو قيل: وقالت اليهود: عزيز، لم يتم كلاماً، إلا أنه قد قرئ وبه نقراً على الحكاية، فكأنهم أرادوا: وقالت اليهود: نبينا عزيز بن الله⁽¹¹⁹⁾. وجاء عن الخليل أن العرب تنون، وهو يقرأ (عزيز) بلا تنوين⁽¹²⁰⁾، وذهب ابن برهان مع الأخص في التنوين، وعلل ترك التنوين بما ذهب إليه الزجاج وهو المنع من التقاء الساكنين⁽¹²¹⁾.

المسألة: السابعة عشرة [ترك صرف ما ينصرف]

أورد ابن برهان قول الأخص في ترك صرف ما ينصرف: فقد قال: «ولك ترك صرف ما ينصرف للضرورة أيضاً»⁽¹²²⁾، نحو قول الأخطل:

طلبَ الأرزاق بالكتائب إذ هوت شبيب غائلةُ النفوس غدور⁽¹²³⁾

فقد ترك صرف (شبيب) للضرورة، وقال الفرزدق:

إذا قال غاوٍ من تنوخٍ قصيدةً بها جَرَبٌ عُدَّتْ عليا بزوبِراً⁽¹²⁴⁾

فقد ترك صرف (تنوخ) للضرورة، وقد تابع الأخفش أهل الكوفة والفراسي في ذلك⁽¹²⁵⁾، قال ابن جنبي: «سألت أبا علي عن ترك صرف (زوبر) فقال: علقه علماً على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث»⁽¹²⁶⁾، والمسألة ثلاثية «الجواز مطلقاً وهو مذهب الكوفيين، والمنع مطلقاً وهو مذهب البصريين، والجواز مع العملية وهو مذهب السهيلي»⁽¹²⁷⁾، إذ قال: «على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم...»⁽¹²⁸⁾. وقد ساند ابن برهان الرأي في إباحة ترك صرف ما ينصرف فأورد قول عمرو بن أحمر الباهلي:

أبو حنشٍ يُورِقنا وطلقُ وعمارٌ بدارِ أبي عمير⁽¹²⁹⁾

فقال لمكان الضرورة: بدار أبي عميرا؛ لأنه وقف ثم وصل على نية الوقف لمكان الضرورة، وقد أسقط التنوين والحركة للوقف، فاجتمع ساكنان (الياء) و(الراء) ثم وصل فحركت الراء منعاً لالتقاء الساكنين، ثم أجرى هذا الاسم في موضع ذلك المجرى، وعلى هذا قيست الأسماء التي لا تتصرف، فيتترك صرفها للضرورة، ومن رفض ذلك فقد جهل بمقاييس اللغة، أو ذهب عن كثرة الرواية به، أو عاند، وما ذكر عن سيبويه عكس هذا المذهب فليس معروفاً في كتابه⁽¹³⁰⁾.

الخاتمة:

جمعت الدراسة آراء الأخص النحوية في كتاب شرح اللمع لابن برهان وظهر موقفه منها على النحو الآتي:

أولاً: مخالفة ابن برهان الأخص في عدة مسائل:

- ذهب الأخص إلى إعمال (إن) بعد دخول (ما) عليها واستدل بقول العرب: إنما زيداً قائماً، كما ذهب إلى ذلك جماعة من النحاة، وظهر رأي ابن برهان المخالف لرأي الأخص من خلال كلامه في بداية المسألة، فهو يرى أن (ما) تكف (إن) عن العمل وتلزم الإهمال.
- ذهب الأخص إلى اسمية الكاف في الاختيار، بخلاف ما ذهب إليه سيبويه، إذ جعلها في الضرورة الشعرية، وقد جاءت اسماً، وأسندت فاعلة، ومبتدأ، ومفعولة في الشعر، وتبع ابن برهان سيبويه.
- وقف الأخص على (ويك) في قوله تعالى: ﴿وَيَكَاكِبُ﴾ (سورة القصص: 82) ووقف الخليل علي (وي) ومفصولة ثم تبتدئ بـ(كأن)، وهو ما نقله سيبويه عنه، وتبع ابن برهان الخليل، ف(وي) عنده اسم لقولك: أعجب.

- اتفق الأخص والكوفيون في جواز التوكيد بأكتع، برواية الأخص: وسأثره باد إلى الشمس أكتع. وخالفهم ابن برهان، ووصف الرواية بالشذوذ.

ثانياً: موافقة ابن برهان للأخص في عدة مسائل:

- ذهب ابن برهان مع الأخص في زيادة الفاء في الخبر مطلقاً، وصرح بأن زيادتها عند الجميع.
- اتفق ابن برهان والمبرد والأخص مع الكوفيين في زيادة الواو، وساق ابن برهان ما يؤيد الرأي من الآي الكريم نحو قوله: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (سورة الزمر: 73).

موقف ابن برهان في كتاب شرح اللمع من آراء الأخفش النحوية

- ذهب ابن برهان إلى أن الفاء في العطف بمنزلة الواو، فمعناها
مختلف في الفائدة، لكن العمل غير مختلف، وهو رأي الأخفش،
واستدل بما رواه الأخفش:

ليت سماكياً يحار ربابه يقاد إلى أهل الغضا بزمام.

- ذهب الأخفش إلى أن توسط القسم وتصدير الشرط يُعدُّ سائغاً،
والجواب للأسبق وهو الشرط، فالقسم يُلغى إذا توسط، أو كان
الشرط بلفظ الماضي عند ابن برهان.

- اتفق ابن برهان مع الأخفش في تنوين لفظ (عزير) في قوله ﴿حَتَّىٰ إِذَا
جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (سورة التوبة: 30)، وعلته منع التقاء الساكنين
وهي علة الزجاج.

- اتفق ابن برهان مع الأخفش في ترك صرف ما ينصرف للضرورة،
وساند الرأي بذكر ما يؤديه من الشواهد.

ثالثاً: ذُكر رأي الأخفش والاكْتفاء بذكر من يؤيده من النحاة:
ذكر ابن برهان رأي الأخفش في مسألة الأفعال التي جرت مجرى
القسم، ولم تظهر مخالفته له.

رابعاً: ذكر كلام الأخفش باعتباره دليلاً على ما ذهب إليه ابن برهان:
- ذهب ابن برهان إلى أن وزن (أَفْعَل) يُصرف إذا نُقلت منه الصفة أو
نكر العلم؛ إذ تبقى علة المنع علة واحدة فلا يمنع من الصرف وهذا
كلام الأخفش.

- وضع ابن برهان معنى العدل عنده ثم أيد كلامه بما ذكره الأخفش
في أنهم نووا في المعدول أن يبنوه على الأصل، ثم عرض له البناء
بعد النية.

الهوامش

- (1) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1406هـ، 161/2.
- (2) انظر: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، ط7، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م، 176/4.
- (3) انظر: شرح اللمع، ابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، 1404هـ، 74/1، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، 459/1.
- (4) انظر: همع الهوامع 460/1.
- (5) المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر، ط1، مصر، مطبعة المدني، 1405هـ، 651/1.
- (6) انظر: شرح اللمع 75/1.
- (7) انظر الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، القاهرة، دار الشعب، 343/14.
- (8) البيت في ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، بيروت، دار الكتب العلمية، 1407هـ، ص 448 برواية: أنا الضامن الراعي عليهم وهو من شواهد دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. التنجي، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1415هـ، 252-253/1، شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور الحسن وغيره، بيروت دار الكتب العلمية، 79/4، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد الطريفي، إميل يعقوب، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م، 423/4، وهو فيهما برواية الديوان.
- (9) انظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط1، بيروت، دار صادر، 31/13.
- (10) انظر: تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض، بيروت، دار إحياء التراث، 2001م، 384/15.
- (11) انظر: شرح اللمع 75/1.
- (12) انظر اللمحة في شرح الملح، محمد بن الحسن الصايغ، تحقيق إبراهيم سالم الصاعدي، ط1، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 48/2.
- (13) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، سوريا، دار الفكر، 1405هـ، 275/1.

- (14) انظر: البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ط1، تحقيق: عادل عبدالموجود وغيره، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ، 499/1.
- (15) انظر: همع الهوامع 520/1.
- (16) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو الجناح، مكة المكرمة، الفيصلية، 434/1.
- (17) انظر: شرح اللمع 75/1.
- (18) المصدر السابق 74/1.
- (19) تهذيب اللغة 114/1، وانظر: شرح اللمع 114/1.
- (20) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط 1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 337/4، شرح اللمع 114/1، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، ط1، دمشق، دار العلم، 1406هـ، 511/1.
- (21) شرح اللمع 115/1، وانظر: تهذيب اللغة 110/11، المخصص 450/3.
- (22) البيت في ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، شرح مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب، 1415هـ، ص 135، وهو من شواهد العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، 84/4. كتاب سيويه، أبو البشر عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 1، بيروت، دار الجيل، 82/1، النكت في تفسير كتاب سيويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط 1، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1407هـ، 217/1.
- (23) النحو القرآني قواعد وشواهد، جميل ظفر، ط 2، مكة المكرمة، 1418هـ، ص 283.
- (24) قائله: يزيد الكلابي وقيل المسور العذري، وهو من شواهد شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، عبد السلام هارون، ط 1، بيروت، دار الجيل، 1411هـ، 233-234، شرح اللمع 116/1.
- (25) شرح اللمع 116/1، وانظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود العيني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 190/7، ولم أجده في معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: هدى قراعة، ط 2، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1431هـ.
- (26) شرح اللمع 175/1، وانظر: خزانة الأدب 189/10.
- (27) شرح اللمع 176/1.
- (28) قائله: خطام المجاشعي من شواهد كتاب سيويه 408/1، 279/4، حروف المعاني، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق، ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1984م،

- 78/1، أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: فخر الدين صالح قدارة، ط 1، بيروت، دار الجيل، 1415هـ، 1/232.
- (29) أسرار العربية 1/232.
- (30) البيت في ديوان امرؤ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، 1964م، ص 283 وهو من شواهد جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير، ط 1، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م، 7/186، تهذيب اللغة 7/186، سر صناعة الإعراب، أبو الفتح ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، ط 1، دمشق، دار العلم، 1405هـ، 1/287.
- (31) سر صناعة الإعراب 1/287.
- (32) انظر: خزنة الأدب 10/181.
- (33) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط 6، دمشق، دار الفكر، 1985م، 1/239.
- (34) البيت في ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي، تحقيق د. عبد الحفيظ السلطي، دمشق، مكتبة أطلس، ص 69، وهو من شواهد العين 8/461، أسرار العربية 1/233، الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن المصري، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، ط 1، بيروت، دار الكتب، 1413م، 1/12.
- (35) البيت في ديوان امرئ القيس ص 176، وهو من شواهد اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988م، 1/371، شرح اللمع 1/177، خزنة الآداب 10/186.
- (36) انظر: مغني اللبيب 1/239، ورأي الزمخشري: الكشف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1/392.
- (37) انظر: شرح اللمع 1/177.
- (38) قائله: زيد بن عمرو بن نفيل وهو من شواهد كتاب سيبويه 2/155، الاصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد المحسن الفتلي، ط 3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1408هـ، 1/252، الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، بيروت، عالم الكتب، 2/41.
- (39) شرح اللمع 1/221.
- (40) العين 8/443.
- (41) انظر: كتاب سيبويه 2/154، الأصول في النحو 1/251.
- (42) انظر: الخصائص 3/41، شرح اللمع 1/222.

- (43) معاني القرآن للأخفش 472/2.
- (44) البيت في ديوان عنتره، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 1964م، ص219، وهو من شواهد جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، بيروت، دار الأرقم، 150/1، العين 1442/8، الخصائص 40/3، شرح اللمع 122/1.
- (45) انظر: معاني القرآن للفراء، أبو زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد النجار، مصر، الهيئة المصرية، 1980م، 312/2، الصاحبى في فقه اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، ط 1، القاهرة، مطبعة المؤيد، 1382هـ، 43/1، مغني اللبيب 483/3.
- (46) انظر الكشاف 438/3.
- (47) انظر: علل النحو، أبو الحسن محمد الوراق، تحقيق: محمود جاسم الدوريش، ط 1، الرياض، مكتبة الرشد، 1420هـ، 259/1، شرح اللمع 227/1.
- (48) انظر: شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، بيروت، مطابع الشروق، 1398هـ، 375/2.
- (49) انظر: شرح اللمع 227/1.
- (50) البيت بلا نسبة وهو من شواهد كتاب سيبويه 181/1، الأصول في النحو 464/3، خزنة الأدب 219/4.
- (51) انظر: شرح اللمع 227/1.
- (52) الرجز بلا نسبة وهو من شواهد العقد الفريد، أحمد بن عبد ربه الأندلسي، ط 3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 426/3، لسان العرب 305/8، اللمحة في اللمحة 197/2.
- (53) شرح اللمع 243/1.
- (54) البيت في ديوان النمر بن تولب، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، 2000م، ص 84، وهو من شواهد كتاب سيبويه 134/1، المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمية، بيروت، عالم الكتب، 76/2، شرح اللمع 243/1.
- (55) إعراب القرآن المنسوب للزجاج، الحسين بن علي الأصفهاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط 1، القاهرة، بيروت، دار الكتب الإسلامية، 1404هـ، 743/1.
- (56) انظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، دمشق، مطابع عيسى الحلبي، 1222/2.
- (57) انظر: اللباب في علوم الكتاب 107/6.
- (58) انظر: مغني اللبيب 219/1، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، علي بن سليمان

الحنبلي، تحقيق: عبدالرحمن الجبرين وغيره، ط 1، السعودية، مكتبة الرشد، 1421هـ، 619/2.

(59) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد كتاب سيبويه 139/1، الجنى الداني 10/1، خزانة الأدب 433/1.

(60) انظر: كتاب سيبويه 139/1.

(61) البيت في ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعبيد، بغداد، دار الجمهورية، 1385م، ص 84، وهو من شواهد كتاب سيبويه 140/1، النكت 266/1، مغني اللبيب 220/1.

(62) انظر: خزانة الأدب 307/1.

(63) انظر: شرح اللمع 244/1، اللباب في علوم الكتاب 99/5.

(64) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص 140، وهو من شواهد سر صناعة الإعراب 264/1، الجامع لأحكام القرآن 236/4، اللباب في علوم الكتاب 456/5.

(65) شرح اللمع 244/1.

(66) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج 103/1.

(67) البحر المحيط 113/5.

(68) انظر: شرح اللمع 245/1.

(69) البيت في ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: د. نوري القيسي، العراق، سلسلة كتب التراث، 1970م، ص 19، وهو من شواهد المقتضب 81/2، مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 2، القاهرة، دار المعارف، 59/1، سر صناعة الإعراب 646/2، 647 برواية: إن الغدور الفاحش الخب.

(70) انظر: المقتضب 81/2.

(71) سر صناعة الإعراب 67/2.

(72) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دمشق، دار الفكر، 456/2 وما بعدها.

(73) انظر: المقتضب 80/2.

(74) كتاب سيبويه 103/3.

(75) البيت في ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، بيروت، دار لشروق، 1416هـ، ص 189، وهو من شواهد إعراب القرآن المنسوب للزجاج 889/1، خزانة الأدب 60/11، شرح اللمع 245/1.

- (76) انظر: الإنصاف 2/456.
- (77) شرح اللمع 2/343.
- (78) معاني القرآن للأخفش 1/161، شرح اللمع 2/344.
- (79) انظر: معاني القرآن للفراء 1/84.
- (80) انظر: إعراب القرآن الكريم للنحاس، أبو جعفر أحمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، بيروت، عالم الكتب، 1409هـ، 1/270.
- (81) انظر: إعراب القرآن للنحاس 1/270.
- (82) انظر: كتاب سيبويه 3/108.
- (83) انظر: شرح اللمع 2/315، وما بعدها.
- (84) قائله: أم خالد الخثعمية، وهو من شواهد القوافي، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، ط1، بيروت، دار القلم، 1394هـ، ص55، اللسان 12/273، شرح اللمع 2/357.
- (85) شرح اللمع 2/359.
- (86) البيت في ديوان أعشى همدان واخباره، تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، الرياض، دار العلوم، 1403هـ، ص102، وهو من شواهد إعراب القرآن المنسوب للزجاج 443، شرح اللمع 2/359.
- (87) شرح اللمع 2/359.
- (88) شرح اللمع 2/3609.
- (89) البيت في ديوان زهير بي أبي سلمى ص71 برواية تزلق، وهو من شواهد كتاب سيبويه 3/89، المقتضب 2/23، جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطامش، ط2، بيروت، دار الفكر، 1408هـ، 1/113.
- (90) كتاب سيبويه 3/89.
- (91) رأي الزجاج وأبي علي الفارسي، انظر: شرح اللمع حاشية 2/392.
- (92) البيت في ديوان كثير عزة، جمع وشرح د. حسين عباس، بيروت، دار الثقافة، ص305، وهو من شواهد شرح اللمع 2/392.
- (93) انظر: المصدر السابق.
- (94) كتاب سيبويه 3/107، وانظر: خزائن الأدب 10/88.
- (95) البيت في ديوان المسيب بن علس جمع وتحقيق د. محمد الوصيفي، القاهرة، مكتبة الأدب، 1423هـ، ص125 وهو من شواهد كتاب سيبويه 3/107، البحر المحيط 5/383، الدر المصون 7/52.

- (96) انظر: كتاب سيبويه 107/3.
- (97) انظر: الدر المصون 53/6.
- (98) انظر: شرح اللمع 394/2.
- (99) انظر: شرح اللمع 294/2.
- (100) انظر: شرح اللمع 395/3.
- (101) انظر: شرح اللمع 395/3.
- (102) انظر: شرح اللمع 396/2.
- (103) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، بيروت، دار المعرفة، 554/11.
- (104) انظر: الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي، تحقيق: محمد رشيد رضا، القاهرة، مطبعة المنار، 174/11.
- (105) انظر: شرح اللمع 397/2.
- (106) انظر: إعراب القرآن الكريم المنسوب للزجاج 940/1.
- (107) انظر: شرح اللمع 398/2.
- (108) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى ص 81، وهو من شواهد كتاب سيبويه من 501-500/3. المقتضب 323/2، خزنة الأدب 431/5، 432.
- (109) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج 211/1، خزنة الأدب 432/5.
- (110) انظر: المقتضب 323/2، شرح اللمع 399/2.
- (111) شرح اللمع 400/2.
- (112) شرح اللمع 438/2، وانظر: كتاب سيبويه 242/3.
- (113) انظر: شرح اللمع 442/2، 443.
- (114) انظر: شرح اللمع 448/2.
- (115) انظر: المصدر السابق 449/2.
- (116) انظر: شرح اللمع 458/2.
- (117) انظر: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قيادة، ط5، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1416هـ، 238/1، المقتضب 316/2.
- (118) شرح اللمع 460/2. والتنونين قراءة عاصم والكسائي، لأنه اسم خفيف فوجهه الصرف وإن كان أعجمياً، وقرأ الباؤون بغير تنوين، لأن التنوين حرف الإعراب مشبه للواو والياء فكما يسقط إذا سكن وسكن ما بعدهن كذلك يسقط التنوين،

- ولمزيد من التفصيل انظر: حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد، ط 2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1402هـ، 1/316.
- (119) انظر: معاني القرآن للأخفش 1/356.
- (120) انظر: شرح اللمع 2/461.
- (121) انظر: شرح اللمع 2/461، الجمل في النحو 1/238.
- (122) شرح اللمع 2/477.
- (123) البيت في ديوان الأخطل، غياث بن غوث، شرح عبدالرحمن المسطاوي، بيروت، دار المعرفة، 1423هـ، ص 119، وهو من شواهد شرح اللمع 2/477، اللمحة في شرح اللمحة 1/130، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط 5، بيروت، دار الجيل 1399هـ، 4/137.
- (124) البيت في ديوان الفرزدق ص 259 وهو من المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري، تحقيق: علي بوملحم، ط 1، بيروت، مكتبة الهلال، 1993م، 1/28، الإنصاف في مسائل الخلاف 2/495، خزنة الأدب 1/157.
- (125) انظر: شرح اللمع 2/479.
- (126) الخصائص 2/198.
- (127) خزنة الأدب 1/157.
- (128) أمالي السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مكتبة السهيلي، ص 26.
- (129) البيت في ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: د. حسين عطوان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص 129 وهو من شواهد كتاب سيبويه 2/270، برواية وعماراً وأونةً أثالا، وبنفس الرواية في الخصائص 2/378، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/354.
- (130) انظر: شرح اللمع 2/501.